بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

دور النظم التعليمية باليابان وسنغافورة ومصر في تحقيق التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة

رسالة مقدمة من الطالب

حمدى أحمد حسن محمد

ليسانس آداب (حضارة أوربية) – كلية الآداب – جامعة عين شمس – ٢٠٠٣

دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم التربوية والإعلام البيئي

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

صفحة الموافقة على الرسالة

دور النظم التعليمية باليابان وسنغافورة ومصر في تحقيق التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة

رسالة مقدمة من الطالب

حمدى أحمد حسن محمد

ليسانس آداب (حضارة أوربية) – كلية الآداب – جامعة عين شمس – ٢٠٠٣

دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم التربوية والإعلام البيئي

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/محب محمود كامل الرافعي

أستاذ التربية البيئية ورئيس قسم العلوم التربوية والإعلام البيئي – معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢- ا.د/طلعت عبد الحميد فايق

أستاذ التخطيط – كلية التربية

جامعة عين شمس

٣- ا.د/ريهام رفعت محمد عبد العال

أستاذ التربية البيئية بقسم العلوم التربوية والإعلام البيئي – معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٤- د./أحمد محمد عبد العزيز

أستاذ التخطيط الاستراتيجي المساعد – كلية التربية

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

دور النظم التعليمية باليابان وسنغافورة ومصر في تحقيق التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة

رسالة مقدمة من الطالب

حمدى أحمد حسن محمد

ليسانس آداب (حضارة أوربية) – كلية الآداب – جامعة عين شمس – ٢٠٠٣

دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم التربوية والإعلام البيئي

تحت إشراف :-

١- د./ريهام رفعت محمد عبد العال

أستاذ التربية البيئية المساعد بقسم العلوم التربوية والإعلام البيئى – معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢- د./أحمد محمد عبد العزيز

أستاذ التخطيط الاستراتيجى المساعد – كلية التربية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٠

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢٠ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢٠

٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من علموني

أن أطمس كلمة مستحيل بنقوشاً من الأمل. . .

نادية رفعت

عمرو حموده

الشكرو التقدير

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين الذي انعم علينا بنعمه وفضله العظيم، فله الحمد كما يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه

شكرا جزيلا و تقديرا كبيرا لكل من مد لي يد العون من أجل إتمام هذا العمل و أخص بالذكر الأستاذة الدكتورة **ريهام رفعت محمد** أستاذ التربية البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس لما غمرتنى به من رعاية و حسن توجيه و ما قدمته لى من نصائح و إرشادات كانت لها عظيم الأثر فى إخراج هذه الدراسة ، فقد ضربت مثال لخير معلم بارك الله فيها و جزاها عن طلابها خير الجزاء .

كما يطيب للباحث أن يتقدم بخالص الشكر والإمتنان والتقدير إلى الدكتور/ **أحمد محمد عبد العزيز** - استاذ التخطيط الاستراتيجى المساعد - كلية التربية - جامعة عين شمس فقد كان لتوجيهات سيادته أفضل الأثر فى انجاز هذه الدراسة فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر و التقدير الى الأستاذ الدكتور / **طلعت عبد الحميد فايق** أستاذ التخطيط بكلية التربية جامعة عين شمس – وأمين لجنة الترقيات أعضاء هيئة التدريس الأصول والتخطيط التربوى دورة ١٢على تفضل سيادته بقبول المشاركة فى لجنة الحكم و المناقشة ومنحى فرصة مميزة للاستفادة من آراء سيادته العلمية القيمة ، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

ويتقدم الباحث بجزيل الشكر و التقدير الى الأستاذ الدكتور / **محب محمود كامل الرافعى** أستاذ مناهج وطرق تدريس التربية البيئية ورئيس مجلس قسم العلوم التربوية والإعلام البيئي - معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس وزير التربية والتعليم الأسبق ، على تفضل سيادته بالموافقة على المشاركة فى لجنة الحكم و المناقشة مما يعد فرصة مميزة للاستفادة من آراء سيادته العلمية القيمة و البناءة فجزاه الله عنى خير الجزاء .

وأخيرا يسعدنى أن أتوجه بالشكر إلى جميع أصدقائى وزملائى و كل من ساندنى و دعمنى بكلمة لإتمام هذه الرسالة دمتم لى بسلام دائم.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير عملية التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية ، وفي سياق هذا الهدف العام تسعى الدراسة إلى التأصيل النظري للتربية البيئية في ضوء الفكر المعاصر، والتعرف على خبرات دول المقارنة اليابان وسنغافورة ومصر في مجال التربية البيئية ودور النظام التعليمى فى تقديم الخبرات والانشطة المتعلقة بها ، وكذلك الوقوف على واقع التربية البيئية فى جمهورية مصر العربية ، ومدى الاختلاف بينها وبين الدول الأخرى، بالإضافة إلى تحديد معوقات عملية التربية البيئية بجمهورية مصر العربية . وفى ضوء طبيعة المشكلة وحدودها وأهدافها، اتبعت الدراسة المنهج المقارن،من خلال إجراءات عملية تشمل اجراء دراسة مقارنة تفسيرية لواقع التربية البيئية بدول اليابان ومصر وسنغافورة ، عن طريق وصف وتحليل وتشخيص واقع النظام من خلال الدراسات والبحوث النظرية والكتب والمراجع والنشرات والأدلة.للوقوف على اوجه التشابه والاختلاف بين أوضاع التربية البيئية بدول المقارنة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها بشكل عام لا يتم تدريس التربية البيئية فى دول المقارنة كموضوع مستقل ، ولكنها تتكامل مع مواضيع مختلفة مثل العلوم والدراسات الاجتماعية. ويُسمح فى دولة اليابان للمعلمين باختيار موضوعات متعلقة بالتربية البيئية في العملية التعليمية. ترعى وزارة التربية والتعليم والبيئة عملية التربية البيئية فى دول المقارنة وإن كانت دولة سنغافورة تعتبر عمليات التعليم والتعلم هي الشاغل الرئيسي لوزارة البيئة بينما تهتم وزارة التعليم بالمحتوى. بشكل عام تقدم التربية البيئية فى المقام الأول من خلال مادة الجغرافيا ومن خلال مادة البيولوجيا في المدارس الثانوية ومن خلال الدراسات الاجتماعية في المدارس الابتدائية. بالإضافة إلى ذلك ، تُعد الأنشطة اللاصفية (الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية). وفي ضوء مراجعة الإطار النظري للبحث، والاستفادة من خبرات دول المقارنة الأجنبية، وما توصلت إليه الدراسة من نتائج لواقع التربية البيئية بجمهورية مصر العربية ، تم وضع تصور مقترح لتطوير عملية التربية البيئية بالمدارس المصرية.

الملخص

المقدمة:

تُمثل السياسة التعليمية أحد أهم اركان السياسة العامة فى جميع الدول، و تعد السياسة التعليمية مصدراً رئيساً فى إعداد وتنمية وتدريب وتعليم المخرجات البشرية المؤهلة فى المجالات العلمية ، والاجتماعية ، والتربوية ، والثقافية والاقتصادية التى يحتاجها المجتمع فى تحقيق الرخاء ودعم النمو فى مختلف مستوياته.

ولا شك فى ان النظام التعليمى ليس نظاما منفصلا، بل هو جزء من نظام اعم وأشمل هو المجتمع ، وعليه فالعلاقة وثيقة متبادلة بين النظام التعليمى والمجتمع ككل ، وهذا النظام التعليمى لا يشتق صفاته من نفسه، ولكنه يشتقها من واقع القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،ومن ثم فإن التعليم يتفاعل معها ،متاثرا بها ومؤثرا فيها.

على اساس ان التفاعل بين هذه القوى امر واقع ، فالتغيرات التى تصيب مجالا من المجالات بطبيعة الحال تُحدث ردود أفعال فى المجالات الأخرى ، مما ينعكس بدوره على النظام التعليمى بشكل مباشر أو غير مباشر. (باسنت،٢٠٠٩) ونتيجة للتغيرات المتسارعة فى العوامل السابق ذكرها فقد واجهتنا جهود التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بقائمة طويلة من المشاكل البيئية ، واكتسبت اخيرا أبعاد كونية (الخولى ،٢٠٠٢) ، ولقد غدا من المستحيل قصر التنمية على جوانبها المادية والاقتصادية ،والصرعات الدولية التى بات من الملح جعلها أشد توافقاً مع مقتضيات العدالة والقانون، ومشكلات التخلف وسباق التسليح ،والتطورات الخطيرة والايكولوجيا العالمية ،اى باختصار كل ما يمثل قيمة بالنسبة الى مستقبلنا.

وبالتالى بدأ مصطلح التنمية التقليدية فى التلاشى ليحل محله مصطلح التنمية المستدامة ، والتى أصبحت منذ تضمينها فى "تقرير لجنة برونتلاند" فى عام ١٩٨٧ محل اهتمام رئيس للجمعيات المعنية بالبيئة. (جيدنز،٢٠١٠)

ونستخلص مما سبق ان هناك تحولات عالمية معاصرة لها انعكاستها على النظم التعليمية ، ولها ايضا متطلباتها الملحة من هذه النظم.

وانطلاقا من المفهوم الشامل للتنمية ، فإن المؤسسات الاجتماعية المختلفة تلعب ادوارا محددة لكل منها فى خلق العملية المجتمعية الواعية الموجهة لاحداث التنمية بمؤشراتها ومعاييرها المادية والمعنوية .وتحظى التربية من بين تلك المؤسسات بدور متميز فى إحداث التنمية وضمان

استمراريتها علاوة على إن التربية بذاتها مؤشر من مؤشرات التنمية لكونها إحدى الحاجات الاساسية التى تحققها التنمية .

ومع استمرار الأزمات البيئية والايكولوجية العالمية ، أصبحت التربية البيئية عند مفترق الطرق ، فأصبح دورها المتوقع هو تزويد المجتمع بالمهارات والمعارف البيئية ويرافق ذلك الحاجة الملحة لتحقيق التنمية المستدامة . ومما لا شك فيه إن هناك نقص فى بعض الخبرات البيئية لدى واضعى السياسات البيئية المستقبلية والتى من المفترض أن تشكل اولوية لتطوير المهارات اللازمة لمنع المزيد من الاضرار التى تلحق بالبيئة .وهو ما دفع البعض الى توجيه الانتقادات الى التربية البيئية فى الفترة الاخيرة وتشير هذه الانتقادات إلى أن التربية البيئية فشلت فى وقف التدهور البيئى . وهذا التصور ربما يشبوه بعض الخطأ لان المشاكل التى نشات ليست نتيجة طبيعية لفشل النهج المتبع فى التربية البيئية ولكن هناك سبب اخر وهو أن الابحاث لا تعترف بان هناك أساليب مختلفة للتربية البيئية ، وإن الناس مختلفيين وانه يتم عرض دور ومحتوى التربية البيئية بشكل مختلف جدا من قبل الاطراف المعنية. (O'Malley,2014) وانطلاقا من هذا المبدأ ،ان هناك اختلاف فى أساليب ومناهج التربية البيئية ومن بعدها التعليم من أجل التنمية المستدامة وايضا هناك تنوع فى العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى ترتبط بنوعية هذه الاساليب والمناهج، سوف نقوم من خلال هذه الدراسة بالتعرف على هذه العوامل التى اثرت ومازالت تؤثر فى هذه الاساليب والمناهج المنوط بها الحفاظ على البيئة والتى تترجم على الواقع من خلال النظم التعليمية ليتثنى لنا معرفة ما هو الدور الحقيقى الذى تقوم به هذه النظم والسياسات التى تتبعها والى اى مدى نجحت فى تحقيق ذلك. ولقد أصبح فى عالمنا المعاصر نقد وتقويم النظم التعليمية من الاحتاجات المتزايدة لصناع القرار والمهتميين بتطوير نظم التعليم ، وتعد الدراسات المقارنة احد الضروريات الاساسية للتربية التى تلبى هذه الاحتياجات لانها تعنى بدراسة نظم التعليم والنظريات التربوية وتطبيقاتها فى البلاد المختلفة وفق اساليب منهجية واسعة الانتشار عالمياً،كى تحقق الافادة المطلوبة من هذه الدراسة مع القدرة على التغلب على المشكلات والتفاوتات والاختلافات الثقافية بين الدول المختلفة .(ضحاوى، خاطر،٢٠١٥)

وبعد الاطلاع على اخر المستجدات فى تقدم النظم التعليمية عالميا وقع اختيارنا على ان تكون حدود الدراسة دولتى سنغافورة واليابان وتحديدا مراحل التعليم ما قبل الجامعى، ولا يمكن لحديث عن ثورة التعليم والتعلم الا أن يشيد بالتجربة الفريدة لسنغافورة فى مجال التعليم ،ويكفى ان نذكر هنا أن ما يزيد على ٢٣ % من السكان والذين تتراوح اعمارهم بين ١٦-٦٤ سنة ملتحقون بتدريب منظم تلبية للمطالب المتغيرة لسوق العمل . (على ، حجازى ،٢٠٠٥)

وكذلك دولة اليابان ،فكل الذين حاولوا أن يكتشفوا سر التجربة اليابانية اختلفت اراءهم حول اسباب التفوق وسر هذه التجربة ، وكانت هناك عدة عوامل ساهمت فى انجاح هذه التجربة ومن أهمها التعليم ، والذى لا يختلف من الناحية الشكلية عن التعليم فى مصر .

مشكلة الدراسة:

- من منطلق الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية والتعامل معها ،وعلى الصعيد المحلى هناك قضايا تستدعى الاهتمام وعلى رأسها قضية التغيرات المناخية بما تحمله من اثار سلبية ومخاطر على الحياة المصرية بوجه عام والزراعة بوجه خاص ،حيث تقدر الاثار الكلية لمخاطر الاثار السلبية للتغيرات المناخية على الزراعة المصرية بنحو ١٠.٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ (عرفات،٢٠١١،ص٤٥) ، ولذلك تتمثل مشكلة البحث فى انه لم تعد التشريعات والقوانين كافية للحفاظ على البيئة المحيطة بالإنسان ، واصبح أحد الاليات للحفاظ على البيئة هو تفعيل دور التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة والتي تهدف بالأساس الى تعديل السلوك الإنساني وتنمية وعيه واتجاهاته السليمة نحو الحفاظ على البيئة ، واصبح للمؤسسات التعليمية دور كبير فى هذا الصدد فكان لابد من الوقوف على اخر المستجدات فى هذا العلم وكيف تساهم أنظمة التعليم فى تحقيق التربية البيئة من أجل التنمية المستدامة بشكل افضل .

- وبالرغم من وجود بعض الجهود المبذولة فى مصر فيما يتعلق بالتربية البيئية داخل النظام التعليمى ، الا أننا مازلنا فى مراحل متأخرة نوعا ما، وهذا ما اكدت عليه دراسة نوران فرج الله (٢٠١٦) Nouran Faragalla ، ودراسة هبة شاهين (٢٠١٦) Heba Shaheen ، حيث أكدت الدراسات على انه بالرغم من إدخال برامج التربية البيئية فى المناهج الدراسية إلا أنه مازال هناك افتقار إلى الأنشطة البيئية، والمعلمين المدربين، وضعف الكتب المدرسية والمناهج الدراسية. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة التربية التعليم لا تولي اهتماما للدورات والأنشطة البيئية.

- الا ان الواقع يفرض علينا التطلع الى المزيد من التقدم فى مجال التربية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، لأنه إذا كان التجديد سمة من سمات العصر فإن التجديد التربوي أكثر ضرورة للنظم التعليمية، حتى تكون أكثر فاعلية فى تلبية احتياجات المجتمع، والاسهام فى تطويرها، وفى هذا الإطار، واستجابة للتحولات العالمية المعاصرة سعت بعض الدول الى تطوير نظمها التعليمية، كما رصدت هذه الدول ميزانيات ضخمة

للتعليم فيها. (عبود، اخرون ،٢٠٠٥) .لذا يجب وضع الخطط التربوية ، واقتراح التصورات التى تساعد على تفعيل دور التربية البيئية داخل النظم التعليمية .

وتحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- ما أوجه المقارنة بين النظم التعليمية باليابان وسنغافورة ومصر فى تحقيق التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما دور التربية البيئية داخل النظم التعليمية فى تحقيق التنمية المستدامة ؟

٢- ما اهم ملامح التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة باليابان؟

٣- ما اهم ملامح التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة بسنغافورة ؟

٤- ما اهم ملامح التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية؟

٥- ما اوجه التشابه والاختلاف بين التربية البيئة داخل النظم التعليمية باليابان وسنغافورة ومصر وعلاقتها بالتنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

هناك العديد من الاهداف التى تسعى الدراسة لتحقيقها ، لعل من أهمها ما يلى :

١- ١التعرف على التربية البيئية ومراحل تطورها ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة ..
٢- تحليل العناصر الأساسية للتربية البيئية من أجل التنمية المستدامة داخل اليابان.
٣- رصد ملامح التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة فى سنغافورة .
٤- استنتاج دور التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة فى التعليم المصرى.
٥- مقارنة التربية البيئية من اجل التنمية المستدامة باليابان وسنغافورة ومصر.
٦- وضع تصور مقترح لتفعيل التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة فى مصر فى ضوء خبرات دولتي المقارنة، بما يتلاءم مع ثقافة وإمكانات المجتمع المصري.

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة فى أنها تقدم إطارا نظريا للتربية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، لأنها من أهم الوسائل التى تسهم فى حفظ الطبيعية وصيانتها بعدما عجزت التشريعات والقوانين عن فعل ذلك بشكل كامل . والدراسة الحالية تبرز أهمية دور مراحل التعليم ما قبل

الجامعى وخاصة المراحل الاولى من التعليم فى تحقيق اهداف التربية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وتلقى الضوء على واقع تطبيقها بدول المقارنة ، اليابان ، وسنغافورة ، ومصر ، مما يسهم فى عملية تطبيق التربية البيئية داخل النظام التعليمى ، هذا وتسهم الدراسة ايضاً من خلال النتائج المتوصل إليها وعن طريق التصور المتقرح في تقديم بعض الارشادات للمسؤولين ، حيث تزودهم الدراسة بوضع وواقع التربية البيئية بجمهورية مصر العربية ودولتى اليابان وسنغافورة استكمالا لدور الدولة فى تفعيل دور التربية البيئية فى مراحل التعليم المختلفة ، وكذلك يمكن للمعلمين والباحثين ومطورى المناهج ومعدى الانشطة الاستفادة منها.

وتفتح الدراسة مجالات اخرى ورؤى مختلفة أمام الباحثين والباحثات لإجراء دراسات متعددة وفقاً لمتغيرات أخرى وتجارب مختلفة .

حدود الدراسة:

سوف تلتزم الدراسة بالحدود التالية:

- **الحدود المكانية:**

اختيار خبرتان أجنبيتان، هما خبرة اليابان وخبرة سنغافورة لانهما من الخبرات الاجنبية ذات النظم التعليمة المتقدمة فى العالم طبقا للمعايير والتصنيفات الدولية ،بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية .

- **الحدود الموضوعية:**

الاقتصار على مراحل التعليم ما قبل الجامعي بدول المقارنة .

- **وجاء اختيار دولة اليابان وسنغافورة لعدة اسباب أهمها:**

أولا: من منطلق إن الباحث لابد أن يكون على درجة من الاتساق مع التوجهات القومية فيما يخص موضوع بحثه ومن خلال المستجدات الاخيرة فيما يخص مستقبل منظومة التعليم فى مصر لقد تم الاعلان عن عدد من المبادرات والاتفاقيات وتوقيعها اثناء زيارة رئيس الجمهورية إلى اليابان ومن أولوياتها تطوير التعليم ضمن توفير الدعم اللازم مع الشركاء فى التنمية لدعم عملية التطوير والاستفادة من الخبرات المختلفة خاصة اليابانية والتي تتشابه مع مصر فى بعض التقاليد .

ونحن نرى أن علم التربية البيئية المقارنة لابد أن يطرح نفسه بقوة فيما يخص هذا التوجه نحو التجربة اليابانية فى التعليم من أجل التنمية المستدامة لأنه أصبح من الضروريات الملحة فى عصر